

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/3/TUV/1
12 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة
جنيف، ١-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق
قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

توفالو

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.08-15610 131008 141008

أولاً - المنهجية وعملية التشاور

- ١- عملاً بالقرار ١/٥ الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وقع الاختيار عشوائياً على توفالو في عام ٢٠٠٧ لتكون من ضمن البلدان التي ستعد تقريرها الوطني وتقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لكي ينظر فيه أثناء الاستعراض الدوري الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٢- واستجابة لهذا القرار، كُلفت وزارة الخارجية والعمل، بالتشاور مع مكتب رئيس الوزراء وبتوجيه من فرقة العمل الوطنية للاستعراض الدوري الشامل التي عينتها الحكومة، بمسؤولية بدء وتنسيق المشاورات فيما بين الجهات الحكومية صاحبة المصلحة والمجتمع المدني لإعداد التقرير الوطني لتوفالو من أجل الاستعراض الدوري الشامل. وقد حُرر هذا التقرير الوطني بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وينظر التقرير في حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويتناول القطاعات الضعيفة من مجتمع توفالو، كما يستعرض ما يترتب على الآثار السلبية لتغير المناخ، وبوجه خاص ارتفاع منسوب مياه البحر، من تداعيات بالنسبة لحقوق الإنسان.
- ٣- وقد جرت المشاورات في ظل معوقات شديدة تحدّ من القدرات. وبمساعدة من مكتب حقوق الإنسان لمنطقة المحيط الهادئ التابع للأمم المتحدة والذي يوجد مقره في فيجي، وبعد إجراء مشاورات وثيقة مع مكتب النائب العام، تمكنت وزارة الخارجية والعمل من بدء المشاورات وإعداد التقرير الوطني.
- ٤- ويوجد في توفالو أكثر من ٤٥ منظمة غير حكومية، وهي ليست جميعها على علم بالاستعراض الدوري الشامل. وقد أجريت مشاورات بين الجهات الحكومية صاحبة المصلحة والمجتمع المدني لإحاطتهم علماً بما يعنيه الاستعراض الدوري الشامل، وما تمثله قضايا حقوق الإنسان بالنسبة إلى توفالو. كما عُقدت اجتماعات إحاطة إعلامية وأجريت مشاورات داخل الوزارات والإدارات الحكومية وفيما بينها.
- ٥- ويرمي هذا التقرير مبدئياً إلى إجراء استعراض موجز للالتزامات القانونية التي تعهدت بها توفالو على المستويين الوطني والدولي في مجال حقوق الإنسان. وقد صيغت محتويات هذا التقرير لتكون متسقة مع التزامنا بتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وتلك الواردة في إطار شتى برامج الأمم المتحدة، والبرامج الدولية والإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة، واستراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة، أي "رؤية تي كاكيجا الثانية".
- ٦- وتخضع حماية الحقوق والحريات الأساسية لبعض الشروط والقيود. فعلى الأخص، تتضمن شرعة الحقوق بموجب الدستور حكماً يتيح فرض حدود أو قيود على ممارسة الحقوق والحريات إن كان التقييد يستهدف ممارسة "تثير الشقاق أو الاضطراب أو تسيء للناس أو تشكل تهديداً مباشراً للقيم والثقافة في توفالو".

ثانياً - معلومات أساسية عن توفالو

ألف - لمحة عامة

٧- توفالو، التي كانت تعرف سابقاً بجزر إيليس، دولة جزرية تنتمي أغلبية سكانها إلى العرق البوليني، وهي تقع في المحيط الهادئ في منتصف الطريق بين هاواي وأستراليا. وأقرب البلدان المجاورة لها هي كيريباس في الشمال وساموا في الجنوب الشرقي وفيجي التي تقع مباشرة في الجنوب. وتتكون توفالو من أربع جزر مكونة من شعب مرجانية وخمس جزر مرجانية تبلغ مساحة أراضيها الإجمالية ٢٦ كيلومتراً مربعاً فقط (١٠ أميال مربعة)، وهي أكثر بلدان العالم المستقلة اكتظاظاً بالسكان، وثاني أصغر البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة من حيث عدد السكان. بيد أن لتوفالو منطقة اقتصادية خالصة شاسعة تبلغ مساحتها نحو ٩٠٠ ٠٠٠ كيلو متر مربع.

٨- وقد خضعت الجزر للنفوذ البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر. وكانت جزر إيليس تحت سيطرة الحكم البريطاني كجزء من محمية في الفترة الممتدة من عام ١٨٩٢ إلى عام ١٩١٦، وكجزء من مستعمرة جزر جيلبرت وإيليس من عام ١٩١٦ إلى عام ١٩٧٤. وفي عام ١٩٧٤، صوّت سكان جزيرة إيليس من أجل تمتع الجزيرة بمركز منفصل تابع لبريطانيا باسم توفالو وانفصالها عن جزر جيلبرت، وحصولها في نهاية المطاف على الاستقلال في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.

باء - نظام الحكم

٩- نظام الحكم في توفالو هو نظام ملكي دستوري، وملكتها هي إليزابيت الثانية، وهي رئيسة دولة توفالو التي يمثلها في توفالو الحاكم العام الذي يُعيّن بمشورة رئيس الوزراء.

١٠- والبرلمان أو (تي فالي أو بالامنت) (Te Fale o Palamente) هو الهيئة التشريعية العليا في البلد. وعلى غرار نموذج ويستمنستر، تضم هذه الهيئة ١٥ عضواً يُنتخبون مرة كل أربع سنوات من ثماني دوائر انتخابية.

١١- ويجري اختيار رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان وهو رئيس الجهاز التنفيذي للحكومة. وبمشورته يُعيّن الحاكم العام أعضاء مجلس الوزراء. ولا توجد أحزاب سياسية رسمية، وتنظم الحملات الانتخابية، إلى حد كبير، على أساس الروابط الشخصية أو الأسرية للمرشحين وسمعتهم.

١٢- ولا توجد لدى توفالو قوات عسكرية نظامية ولا تُنفق أموال على الجيش. وتضم قوات الشرطة في توفالو وحدة للمراقبة البحرية تضطلع بمهام البحث والإنقاذ وعمليات المراقبة.

جيم - الدستور

١٣- الدستور هو القانون الأعلى والأساسي للبلد، وهو يحدد الإطار العام والمبادئ الناظمة للحكم في توفالو. وينص الدستور على إنشاء فروع الحكم الرئيسية الثلاثة، أي الجهاز التنفيذي والجهاز القضائي والجهاز التشريعي.

١٤ - ورئيس الوزراء هو رئيس الجهاز التنفيذي للحكم، ويختاره البرلمان من بين أعضائه. ويضم الجهاز التنفيذي تسعة أعضاء يشكلون أيضاً مجلس الوزراء وتقع عليهم مسؤولية حكم وإدارة رفاه الدولة بوجه عام.

١٥ - ويمثل الجهاز التشريعي أو (تي فالي أو بالامنت) الهيئة الوحيدة لسن القوانين في توفالو. وهو يتألف من ١٥ عضواً تنتخبهم الجزر الثماني في توفالو. ولا توجد أحزاب سياسية رسمية ممثلة في مجلس النواب، وينتخب الأعضاء مرة كل أربع سنوات. والناخبون هم مواطنو توفالو الذين يبلغ عمرهم ١٨ عاماً وما فوق.

١٦ - وينص الدستور أيضاً على الجهاز القضائي للحكومة. وهو يتكون مما يلي:

(أ) المجلس الملكي؛

(ب) محكمة الاستئناف؛

(ج) المحكمة العليا؛

(د) المحاكم الجزئية (محاكم الصلح)؛

(هـ) محاكم الجزر ومحاكم الأراضي وغيرها من الهيئات القضائية على النحو المنصوص عليه في القوانين البرلمانية.

١٧ - وللمحكمة العليا اختصاصات غير محدودة، بما في ذلك اختصاص تفسير المسائل الناشئة في إطار الدستور والفصل فيها، في حين أن اختصاصات المحاكم الأدنى درجة محدودة وينص عليها كل قانون من القوانين المنشئة لها.

دال - النظام القانوني

١٨ - الدستور هو القانون الأعلى في البلاد. وتليه القوانين البرلمانية، والقانون العام الإنكليزي وقضاء العدالة المطلقة، والقانون الامبراطوري البريطاني لما قبل الاستقلال الذي صدر قبل عام ١٩٦١، والقوانين العرفية لتوفالو، وهي تشكل جميعها أجزاء من قوانين توفالو. وعادة ما تستخدم القوانين العرفية في الفصل في قضايا ملكية الأراضي وفي الدعاوى المدنية والجنائية في محاكم الصلح (المحاكم الجزئية) شريطة ألا تتعارض هذه القوانين مع مقتضيات العدالة الطبيعية والعدالة المطلقة والوجدانية، وألا تتنافى مع أي قانون من القوانين. وتنطبق القوانين العرفية أيضاً في الدعاوى المدنية والجنائية في جميع المحاكم إلا إذا كانت تتنافى مع الدستور أو مع أي قانون من القوانين.

١٩ - والإطار الاشتراعي لحماية حقوق الإنسان يتألف من دستور توفالو والقوانين البرلمانية وأحكام المحاكم أو سوابقها القضائية والممارسات العرفية والتقليدية.

هاء - اللغات الرسمية

٢٠ - اللغتان التوفالية والإنكليزية.

واو - السكان

٢١- يشير التعداد الرسمي الأخير الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى أن مجموع عدد سكان توفالو يبلغ ٩ ٣٥٩ نسمة في تسع جزر مأهولة بالسكان. وبلغ عدد السكان في جزيرة فونافوتي، عاصمة البلد، ٣ ٩٦٢ نسمة في حين أن عدد سكان الجزر الأخرى بلغ ٥ ٣٩٧ نسمة. وسكان توفالو هم من الشباب إذ يبلغ متوسط العمر فيها ٢٤ عاماً. ويبلغ معدل نمو السكان ٠,٦ في المائة سنوياً [يبلغ معدل الهجرة الصافية ١,١ في المائة سنوياً].

زاي - مؤشرات تقدّم التنمية البشرية

٢٢- كان ترتيب توفالو بحسب مؤشر التنمية البشرية، الذي بلغ فيها ٠,٥٨٣، السادسة من بين بلدان جزر المحيط الهادئ النامية، وفقاً لما جاء في تقرير التنمية البشرية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ١٩٩٩ (هبطت من المرتبة الثالثة في عام ١٩٩٤). وقد حُسب هذا المؤشر وذلك الترتيب على أساس مقياس مركب لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة وقدره ٦٧ عاماً، ومعدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة وقدره ٩٥ في المائة، ومتوسط المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمؤسسات التعليمية وقدره ٧٤ في المائة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقدره ١ ١٥٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩). وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر مقبول، فقد يكون من الأنسب في حالة توفالو النظر في الناتج القومي الإجمالي، لأن هذا الأخير يأخذ في الحسبان العائدات الضخمة الناشئة عن رخص صيد الأسماك، وتحويلات البحارة وعوائد الاستثمار. ومن شأن استخدام مقياس الناتج القومي الإجمالي عوضاً عن الناتج المحلي الإجمالي أن يُحسّن على الأرجح ترتيب توفالو بحسب مؤشر التنمية البشرية.

حاء - مؤشر الفقر البشري

٢٣- كان ترتيب توفالو بحسب مؤشر الفقر البشري، الذي بلغ فيها ٧,٣، الثالثة من بين ١٢ بلداً من بلدان جزر المحيط الهادئ النامية. ويعكس هذا المؤشر وذاك الترتيب المجموعة التالية من البيانات: أعداد الأشخاص الذين من غير المتوقع أن يبلغوا سن الأربعين (١٠ في المائة)، وعدد الأميين من الكبار (٥ في المائة)، والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن (صفر)، والأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على مياه صالحة للشرب (١٥ في المائة) أو الخدمات الصحية (صفر). وهذا الارتفاع في ترتيب توفالو بحسب مؤشر الفقر البشري مقارنةً بمؤشر التنمية البشرية، يعكس، إلى حد كبير، المؤشرات السليمة بوجه عام التي تدل على القدرة على الحصول على كل الاحتياجات البشرية الأساسية.

طاء - الناتج المحلي الإجمالي

٢٤- في عام ٢٠٠٢، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لتوفالو ٢٧,٥ مليون دولار أسترالي. ويبلغ نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي ٢ ٨٧٢ دولاراً أسترالياً يشمل الجزء الرئيسي منه المساعدة الإنمائية الخارجية. ومعظم المنتجات الغذائية تُستورد من أستراليا ونيوزيلندا وفيجي. ويعتمد اقتصاد توفالو في معظمه على رخص صيد الأسماك، وإيرادات الطوابع البريدية، وتحويلات البحارة العاملين على متن سفن تجارية وسفن نقل المواد الكيميائية في الخارج.

ياء - التدابير التشريعية والسياساتية

٢٥- تخضع حماية الحقوق والحريات الأساسية بموجب الدستور لبعض الشروط والقيود. فعلى الأخص، فإن ما يسمح بفرض قيود أو حدود على ممارسة الحقوق والحريات أن تكون تلك القيود أو الحدود موجهة ضد الممارسات التي "تثير الشقاق أو الاضطراب أو تسيء للناس أو تشكل تهديداً مباشراً للقيم والثقافة في توفالو". إلا أن كل ما تتخذه الحكومة من إجراءات أو كل ما يصدر من قوانين أو أعمال بموجب قوانين تحد من الحقوق والحريات التي تحظى، لولا ذلك، بحماية الدستور "يجب أن يكون معقولاً ومبرراً في مجتمع ديمقراطي".

٢٦- وتتمتع المحكمة العليا باختصاص الفصل في المسائل الناشئة في إطار شرعة الحقوق، ولها سلطات إتاحة مجموعة واسعة من سبل الانتصاف من أجل إنفاذ حماية الحقوق والحريات الأساسية. ويمثل سبيل الإنصاف الدستوري (التعويض النقدي) أحد سبل الانتصاف التي يمكن أن يلتمسها فرد تضرر من انتهاك مزعوم لشرعة الحقوق، وعندما يكون ذلك مبرراً، يمكن أن يتضمن أمر المحكمة أيضاً سبل انتصاف بموجب القانون الإداري مثل إصدار إعلانات أو أوامر زجرية.

٢٧- وقانون توفالو العرفي معترف به أيضاً في الإطار القانوني لتوفالو. فبعض جوانب القانون العرفي تُطبّق لحماية مبادئ حقوق الإنسان؛ فعلى سبيل المثال، يُطبق قانون الأراضي العرفي لضمان ألا يعاني أي فرد من أفراد الأسرة من جوانب من القانون العرفي تعتبر اليوم انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي ضمان عدم العمل بهذه الجوانب أو إنفاذها. ومن ذلك مثلاً أن معاقبة المدان بمخالفة القانون بإبعاده عن جزيرته الأصلية ليهيم على وجهه على متن زورق هو إجراء لم يعد يطبق منذ عقود كثيرة في توفالو.

٢٨- وتُطبق في الوقت الراهن خطة استراتيجية وطنية محددة للتصدي للأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٢٠٠١-٢٠٠٥)، وتعكف الحكومة حالياً على وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية الثانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

كاف - الالتزامات الدولية

٢٩- تلتزم توفالو بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد صدقت على معاهدتين دوليتين لحقوق الإنسان هما: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

٣٠- وبناء على ذلك، أُدرجت في القوانين المحلية المعاهدات الدولية التي وقعت عليها توفالو. بيد أن توفالو تواجه مسائل خطيرة من حيث قدراتها على الوفاء بمتطلبات المعاهدات الدولية وضمناً اتساقها مع القوانين المحلية. وحيثما تحتمل صيغة قانون مدون أكثر من تأويل واحد، يُفضل الأخذ بتفسير متوافق مع الالتزامات الدولية لتوفالو.

٣١- ولا توجد في توفالو مؤسسة لحقوق الإنسان، ويُؤمل أن ينظر المجتمع الدولي في تقديم مساعدة تقنية في هذا المجال.

٣٢- وقد أصبحت توفالو عضواً في الكمنولث في عام ٢٠٠٠ مباشرة في أعقاب انضمامها إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو التاسع والثلاثين. وهي أيضاً عضو مؤسس لمنندى جزر المحيط الهادئ كما أنها عضو في عدة منظمات إقليمية، مثل أمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، وأمانة لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في المحيط الهادئ.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الدستور

٣٣- ينص الدستور، وهو القانون الأعلى للدولة، على شرعة الحقوق التي تضمن حماية بعض الحقوق والحريات الأساسية، وعلى مواد تتعلق بتعيين الموظفين الحكوميين، ومساءلتهم، والمواطنة والاقتراع العام والاقتصاد الوطني والمالية. ومن بين الحقوق التي يحميها الدستور، الحق في الحياة والحرية، والأمن الشخصي وحرية المعتقد والتعبير وتكوين الجمعيات، والتحرر من التمييز على أسس محددة. وتجدر الملاحظة بأن أحكام التحرر من التمييز لا تنص على أي حكم يكفل الحماية من التمييز على أساس نوع الجنس.

٣٤- وينص الدستور أيضاً على استخدام الاتفاقيات والإعلانات والتوصيات والأحكام القضائية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كعنصر من العناصر التي تنظر فيها المحكمة عند الفصل في ما إذا كان القانون أو التشريع مبرراً على نحو معقول في مجتمع ديمقراطي يحترم على النحو الواجب حقوق الإنسان وكرامته.

باء - التشريعات

٣٥- توجد أيضاً أمثلة على التشريعات المحلية التي تُعمل حقوق الإنسان في مجال معين. فعلى سبيل المثال، يتيح قانون التعليم للتلامذة الحق في عدم المشاركة في التعليم الديني أو الاحتفالات الدينية (المادة ١٩) في المدارس الحكومية. ويحدد قانون الإجراءات الجنائية عدة أوجه للحماية من الاحتجاز التعسفي ومن انتهاك حرمة المنازل. وينص قانون أراضي سكان البلد الأصليين (هو في الأساس تقنين للقوانين العرفية المتصلة بالأراضي) على حق الأفراد في عدم حرمانهم من إرث أراضي أسرهم حرماناً تعسفياً.

جيم - السلطة القضائية وحقوق المحاكمة العادلة

٣٦- تلتزم توفالو بسيادة القانون وبمقتضيات إقامة العدل بين أولئك الذين يلجأون إلى القضاء بموجب القانون. ويضمن الدستور حماية الأشخاص بموجب القانون كما يكفل تساوي الجميع أمام القانون. ومن بين سبل الحماية هذه أن الشخص المتهم بارتكاب جريمة يجب أن يحظى بمحاكمة عادلة خلال فترة زمنية معقولة أمام محكمة مستقلة ومحيدة منشأة بموجب القانون. وتفترض براءة هذا الشخص المتهم إلى أن تثبت إدانته، ويجب إطلاعه على المعلومات بلغة يفهمها جيداً، كما ينبغي أن يتاح له الوقت الكافي للدفاع عن نفسه.

دال - الالتزامات الطوعية

١- الخدمة الصحية المجانية

٣٧- يحصل الناس مجاناً على الخدمات الصحية والطبية التي تقدمها الحكومة. وعندما يتعلق الأمر بالحالات الخطيرة التي لا يتوافر لها العلاج، يحال المرضى إلى فيجي ونيوزيلندا لتلقي العلاج بتمويل من الحكومة.

٢- التعليم الإلزامي والمجاني

٣٨- ينص مرسوم التعليم (التعليم الإلزامي) لعام ١٩٨٤، في المادة ٣(١) منه، على سن التحاق الطفل بالمدرسة، وهي الفترة (أ) التي تبدأ في بداية السنة الدراسية التي يكون الطفل قد بلغ خلالها من العمر (سبع) سنوات؛ و(ب) تنتهي في نهاية السنة الدراسية التي يكون الطفل قد بلغ خلالها من العمر خمس عشرة سنة.

٣٩- وقد عدّلت المادة ٣(١) (أ) من مرسوم التعليم الإلزامي لعام ١٩٨٤ بحيث أصبحت تنص حالياً على أن "تبدأ الفترة في بداية السنة الدراسية، التي يكون الطفل قد بلغ خلالها من العمر ست سنوات". وعليه فإن التعليم الإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١٥ عاماً.

هاء - توعية الجمهور بحقوق الإنسان

٤٠- لا يوجد في توفالو هيئة مكرسة لحقوق الإنسان. إذ يتولى الموظف المعني بشؤون التدريب في مجال الحقوق القانونية التابع لمجلس توفالو الوطني للمرأة (بدعم من فريق الخبراء الإقليمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ) ومكتب محامي الشعب الرد على الجزء الأكبر من استفسارات الجمهور المتعلقة بإنفاذ حقوق الإنسان وحمايتها. وتعنى المنظمات غير الحكومية بالتدريب في مجال حقوق الإنسان على أساس مخصص مستهدفة فئات محددة من الجمهور. وقد نظم مكتب محامي الشعب إحدى حلقات العمل تلك خلال الأشهر الإثني عشر الأخيرة.

٤١- وتنظم مجموعات الشباب برامج وحلقات عمل خاصة بها في مجال حقوق الإنسان لأن معظم الأجيال السابقة لا تدرك حقوقها، ولا مفهوم حقوق الإنسان بوجه عام.

رابعاً - تحديد الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

ألف - التحديات

١- أثر تغير المناخ

٤٢- نظراً للحقوق الدستورية لمواطني توفالو وحماية حياتهم، وحيث إن تغير المناخ هو من تأثير الأنشطة البشرية^(١)، فإن إزهاق الأرواح البشرية لمواطني توفالو من جراء الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر يعتبر فعلاً غير مشروع ضد أولئك المواطنين. ولا يمكن اعتبار هذا الفعل مندرجاً في إطار الموت "قضاءً وقدرًا" مثل وفيات ضحايا التسونامي والعواصف والزلازل وثورات البراكين.

٤٣- ويمكن لعمليات التنمية على المديين المتوسط والطويل أن تتغير فجأة بسبب الظواهر المناخية التي بدورها قد تتسبب سريعاً بحدوث نقص شديد في الغذاء والماء والمأوى، وفي أزمات وقود وشدة التعرض للأمراض، وهي من سمات الفقر الأساسية.

٢- الأطفال

٤٤- يعيش مواطنو توفالو في مجتمعات مترابطة ارتباطاً وثيقاً وفي أسر ممتدة. ولم يبلغ عن حالات إهمال للأطفال، لكن ثمة شائعات مفادها أن بعض الأطفال يعيشون مع أقاربهم بسبب إهمالهم من قبل أمهاتهم أو الأوصياء عليهم. وتعتقد الحكومة اعتقاداً راسخاً أن هناك حاجة إلى مواءمة الأساليب التقليدية لتنشئة الأطفال مواءمة سليمة بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان.

٤٥- ولا ينص قانون العقوبات بصورة وافية على الجرائم الجنسية المرتكبة بحق الأطفال، وبوجه خاص الإساءة الجنسية إلى الأطفال الذكور. فالعقوبة القصوى التي تُفرض مثلاً على اغتصاب طفل هي أدنى بكثير من تلك التي تفرض على اغتصاب طفلة^(٢). ومن حسن الحظ أن هذه الجرائم نادرة نسبياً في توفالو. بيد أنه من الواضح أن ثمة حاجة لإصلاح القوانين من أجل تحديث القوانين الجنائية لتوفالو في هذا المجال.

٣- المرأة

٤٦- تحمي شرعة الحقوق الأفراد من التمييز على أساس العنصر، أو المنشأ، أو الرأي السياسي، أو اللون، أو المعتقدات الدينية أو انعدام هذه المعتقدات. وتجدر الملاحظة بأن التمييز على أساس نوع الجنس لا يرد بين أسباب التمييز المحظورة. ولم تصدر توفالو أي تشريعات مخصصة تحديداً لمناهضة التمييز أو أي تشريع لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، عدا عن شرعة الحقوق الواردة في الدستور. وفي الوقت الحاضر، لا تحظى حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة بالحماية الكافية بموجب القانون المحلي لتوفالو.

٤٧- وقد انضمت توفالو إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. كما قدمت أول تقرير لها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وعلى النحو الذي ورد في التقرير المقدم إلى اللجنة، يوجد عدد من المجالات في القوانين المحلية لتوفالو لا تتلاءم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكثيراً ما يُشار إلى قوانين الأراضي، على سبيل المثال، كأحد المجالات التي تقتضي إصلاحاً كبيراً. كما أن قوانين الأسرة التي تشمل القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق وقوانين حضانة الأطفال، لا تزال تتضمن أيضاً عناصر تمييزية ضد المرأة. وتعكف حكومة توفالو على دراسة المجالات التي تقتضي التعديل لكي تفي بالتزاماتها في إطار الاتفاقية.

٤- الدين

٤٨- ذكر أن السلطات الحكومية المحلية في الجزر الخارجية (تتألف من الهيئات القانونية والسلطات العرفية) لا تدعم عموماً وبالقدر نفسه حرية الفرد في المعتقد والتعبير. وقد تلقى مكتب محامي الشعب شكاوى عديدة من منظمات دينية تتعلق بالقيود المفروضة على أنشطتها في الجزر الخارجية.

٤٩ - ويجري التفاوض عن التمييز على أساس المعتقد في مجتمعات محلية كثيرة، وبوجه خاص في الجزر الخارجية. وتقوم الحكومة باتخاذ خطوات عاجلة لإدانة جميع أشكال التمييز وتوفير الدعم لزيادة توعية الجمهور بقضايا حقوق الإنسان.

٥٠ - وتظهر من المعلومات المتاحة الحاجة إلى استكشاف ترتيبات مناسبة لاستيعاب الممارسات التقليدية والعرفية في ثقافة توفالو على النحو المعترف به في الدستور، وفي الوقت نفسه لضمان دعم حرية الفرد في المعتقد والتعبير.

٥ - حرية التعبير

٥١ - ذكرت عدة كنائس أن إدارة وسائل الإعلام (شركة توفالو لوسائل الإعلام سابقاً) رفضت بث برامج دينية للأقليات الدينية. وبالنظر إلى أنه لا يوجد سوى محطة إذاعية واحدة في توفالو، وقد تأملت في الوقت الحالي وأصبحت إدارة حكومية، فقد اعتبر أن الحكومة هي التي تضطلع بمسؤولية القضاء على التمييز وإلغاء القيود التي لا مبرر لها المفروضة على حرية كنائس الأقليات الدينية في التعبير من خلال وسائل الإعلام.

٦ - الشرطة والاحتجاز التعسفي

٥٢ - تواجه الشرطة، بوصفها وكالة إنفاذ للقوانين، تحديات حقيقية في أداء مهامها القانونية. ويحتك أفراد الشرطة، في معرض أدائهم لمهامهم، احتكاً يومياً بالناس ويتعاملون مع أشخاص يحاولون خرق القوانين أو يخرقونها كما يتعاملون مع أولئك الذين يقعون ضحايا لانتهاكات القوانين. ويجد أفراد الشرطة أنفسهم، في كثير من الأحيان، أثناء تصديهم لانتهاكات القوانين، في أوضاع من التوجس والتشوش فيما يخص مسار العمل الأفضل الذي ينبغي أن يتبعه على الفور في التصدي للحالات التي يواجهونها.

٥٣ - ويكمن التحدي الرئيسي الذي يواجهونه هنا في افتقار أفراد الشرطة إلى القدرات اللازمة لمعالجة القضايا وفهم القانون، مما يؤدي إلى تأخير في تحقيقات الشرطة يعزى إلى التلاعب بالأدلة أو فقدانها، ولا يكون الأشخاص أو الضحايا على علم بحقوقهم عند إلقاء القبض عليهم لأن الشرطة لا تطلعهم عليها، كما أنهم يتعرضون أحياناً لاستخدام القوة على نحو مفرط وبلا داع خلال فترة الاحتجاز.

٧ - تحديات التنمية

- (أ) محدودية قاعدة الموارد الطبيعية؛
- (ب) صغر حجم السوق المحلية وضآلة إمكانات تحقيق وفورات الحجم؛
- (ج) ارتفاع تكلفة الوصول إلى الأسواق الدولية؛
- (د) محدودية فرص الأعمال التجارية في الاقتصاد المحلي؛
- (هـ) إعاقة تنمية الأراضي وأسواق رأس المال بسبب صغر حجم البلد والقيم والتقاليد الاجتماعية؛
- (و) الافتقار إلى الموارد المالية والتقنية.

باء - القيود

١- إمكانية الاحتكام إلى القضاء

٥٤ - يشكل الافتقار إلى الموارد البشرية والقدرة المؤسسية العقبة الرئيسية التي تعترض اللجوء إلى القضاء في توفالو. ولا بد من التصدي لهذا التحدي. فعلى سبيل المثال، يمثل توفر محامين مؤهلين في مكتب محامي الشعب والمكاتب الحكومية والعمومية الأخرى مسألة تتطلب اهتماماً عاجلاً. ومنذ كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ظل مكتب محامي الشعب بدون محامين. لكن فيما يتعلق بعدد صغير من القضايا التي استطاع فيها مكتب النائب العام تقديم المساعدة، لم يحصل سكان توفالو على المشورة والتمثيل القانونيين طوال هذه الفترة. وأرجئ أكثر من ١٠٠ قضية جنائية خلال هذه الفترة بسبب الافتقار إلى محامي دفاع. ولدى وصول محام أجنبي للشعب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت القضايا المتأخرة قد تراكمت إلى حد كبير لدى المحاكم الأعلى درجة.

٢- الحق في تلقي المعلومات

٥٥ - يؤدي الافتقار إلى الموارد والقدرات إلى إعاقة الأعمال الكاملة لحرية التعبير وتلقي المعلومات وإبلاغها على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٤(ب) و(ج). ويفضي ذلك في بعض الأحيان إلى وضع الفرد في موقف صعب للغاية. فالناس لا يعلمون بحقوقهم في تلقي المعلومات وإبلاغها، ولا بد من إطلاعهم على حقوقهم في هذه القضايا.

جيم - الإنجازات

١- تغير المناخ

٥٦ - لقد أثارت حكومات توفالو على مدى عشرين عاماً مضت قضية تغير المناخ بوصفها ظاهرة يحتمل أن تقضي على حياة الناس بل وعلى بقاء توفالو نفسها كدولة ذات سيادة. وقد قامت حكومة توفالو وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج، ولا سيما على مدى السنوات الست الماضية، بعمل نشط للتعريف بالحنة التي تواجهها توفالو بسبب قابليتها للتعرض الشديد لآثار تغير المناخ، وتفاقم خطورة ما تشكله هذه الظاهرة من خطر. وأنشئت البعثة الدائمة لتوفالو لدى الأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠١ تحديداً لغرض تسريع الحملة الدولية التي أطلقتها توفالو للتصدي لآثار تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، فقد عملت وسائط الإعلام الدولية، وهي لا تزال تعمل، على زيادة الترويج لمسألة تعرض توفالو لآثار تغير المناخ التي تتعرض لها أيضاً البلدان الجزر المرجانية الأخرى مثل جزر كيريباس ومارشال وملديف. وتوفالو ممتنة جداً لهذه المساهمة.

٥٧ - ومن الإنجازات صياغة وتنفيذ استراتيجية "تي كاكيجا الثانية"، وهي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ووضع خطة العمل الوطنية للتكيف، وتسريع أعمال الدعوة على المستوى العالمي. وتواصل الحكومة أيضاً تنفيذ برامج في المدارس وعلى جميع مستويات المجتمع المحلي لزيادة الوعي بآثار تغير المناخ. ووُضعت خطة للتأهب للكوارث وإدارتها، وهي أيضاً استراتيجية ترمي إلى مساعدة مواطني توفالو على التصدي للأخطار الناجمة عن ظواهر تفاقمت بفعل تغير المناخ.

٢- التحسن في الخدمات الصحية

٥٨- ستعمل حكومة توفالو، بمساعدة مالية من حكومة اليابان، على تحسين المرافق الصحية المتوافرة في الجزر الخارجية. ويجري وضع خطة رئيسية للصحة وخطة مؤسسية صحية. كما يجري تدريب الأطباء المحليين في الخارج في مجالات متخصصة.

٣- النهوض بالشباب

٥٩- إن وضع خطة مشتركة للشباب وبرنامج لتمارين الشباب هو قيد الاستعراض والتنفيذ. ويجري، بمساعدة رابطة الصحة الأسرية في توفالو، تنظيم حلقات عمل للتوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤- بناء قدرات المرأة

٦٠- انضمت توفالو إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقدمت أول تقرير لها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويوجد عدد من المجالات في قانون توفالو المحلي التي يلزم مواءمتها مع الاتفاقية. وكثيراً ما يُشار إلى قوانين الأراضي، بصفة خاصة، كأحد المجالات التي تتطلب إصلاحاً كبيراً.

٦١- ويجري تدريب النساء في مجال تنمية وتسويق المشاريع البالغة الصغر ومشاريع الأعمال التجارية الصغيرة المتوسطة الحجم. ويأتي تمويل هذه الدورات التدريبية من أمانة جماعة المحيط الهادئ وأمانة الكمنولث. ويجري التدريب في مركز التعليم والتدريب المجتمعي في سوافا بفيجي.

٥- تحسين المناهج التعليمية

٦٢- استُعرضت المناهج التعليمية الحالية ووضعت إطار من أجل مناهج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والمرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية، والثانوية، وما بعد الثانوية.

٦٣- ووضعت استراتيجية وطنية تتعلق بالنظام المدرسي لتقييم الطلبة.

خامساً- الأولويات الوطنية الرئيسية والالتزامات والمبادرات

ألف- الأولويات الوطنية

٦٤- خلال القمة الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدت في عام ٢٠٠٤، وضع المندوبون مجموعة واضحة للغاية من التوجهات الاستراتيجية التي ينبغي أن يتبناها البلد على أساس مسائل تعتبر، بل هي بالفعل، من الأولويات الوطنية. وتتركز الأولوية الآن على وضع خطط قطاعية وضمن توفير ما يكفي من الدعم المالي والتقني للمضي في تنفيذ استراتيجية (تي كاكيجا الثانية)، وللتصدي للتحديات والمعوقات المحددة في مجال حقوق الإنسان في توفالو.

١- الحكم الرشيد

٦٥- تعد القيادة الملهمة، فضلاً عن الاستقامة والشفافية والاتساق في أعمال سيادة القانون، شرطاً مسبقاً لتحقيق رؤية استراتيجية (بي كاكيغا الثانية). فالحكومة تدرك ما للدعوة إلى الاستقامة والشفافية والاتساق من أهمية بالنسبة إلى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية.

٢- النمو الاقتصادي والاستقرار

٦٦- إن الإدارة الاقتصادية السليمة، والانضباط الضريبي، وبيئة السياسات المناسبة (الضريبية والنقدية والتنظيمية) والإدارة القوية التي تتميز بدرجة عالية من الجودة، ووجود قطاع عام يتميز بالفعالية من حيث التكاليف كما يتميز بالكفاءة ويكون موجهاً نحو العملاء، ما هي إلا أمثلة قليلة على النتائج المرجوة.

٣- التنمية الاجتماعية

٦٧- إن قضايا الرعاية الصحية والاجتماعية، بما في ذلك قضايا التغذية والشباب، والقضايا الجنسانية، وقضايا العمر، والاحتياجات الخاصة الأخرى، وتمتع شتى قطاعات المجتمع بصحة جيدة وضمان تلبية احتياجاتها على المستويين الاجتماعي ومستوى الرعاية هي أمور ستفيد في ضمان بيئة اجتماعية مستقرة؛ وقضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير المعدية والبؤس والفقر هي قضايا ناشئة تتطلب النظر فيها لأنها تشكل تهديدات محتملة لتحقيق تلك الرؤية.

٤- فاليكوبول والجزر الخارجية

٦٨- ما فتئت الجزر الخارجية تعتبر قلب البلد، بيد أن هذا القلب قد ضعفَ في العقد الأخير لأن عدد سكان الجزر الخارجية انخفض كما تقلص الإنتاج في اقتصاد الكفاف التقليدي. ولمواجهة هذه الحالة، أنشئ صندوق فاليكوبول الاستثماري. والتحدي المائل الآن هو تحديد الاستراتيجيات التي تؤدي إلى عكس مسار الهجرة من الجزر الخارجية وانخفاض الناتج فيها، والمساعدة في ضمان استدامة اقتصاداتها على المدى الطويل.

٥- فرص العمل والنهوض بالقطاع الخاص

٦٩- إن النهوض بالقطاع الخاص وخلق فرص العمل، بما في ذلك في مجالات السياحة والزراعة ومصائد الأسماك، وهيئة بيئة تتيح خلق فرص اقتصادية هي أمور تشكل محور الإطار الاستراتيجي.

٦- التعليم والموارد البشرية

٧٠- لا غنى عن التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق إمكانات كل فرد وتجسيد تطلعاته، كما أنها أساسية لتمكين البلد من تحقيق التنمية المستدامة. فالغرض من التعليم والتدريب هو تنمية المهارات وتلبية الطلب على القوى العاملة في شتى قطاعات الاقتصاد.

٧- الموارد الطبيعية

٧١- تندرج ضمن هذه الموارد الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة والبيئة. وتستند البنية التقليدية لمجتمع توفالو واقتصادها القائم على الكفاف إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية القيمة للبلد، وإن كانت محدودة، وإلى حفظ النظم الإيكولوجية الهشة لجزرها المرجانية واستغلالها بعناية. وتتعرض هذه الموارد الآن للخطر بفعل تغير المواقف في المجتمع واستمرار نمو الاقتصاد النقدي. ومع انخفاض إنتاج الكفاف التقليدي، فإن التحدي أصبح يتمثل في التوفيق بين هذه العوامل المتضاربة لتحقيق النمو المستدام وزيادة الاستقرار.

٨- البنية التحتية وخدمات الدعم

٧٢- تشكل البنية التحتية والمرافق الاقتصادية، الموثوقة والمتاحة بأسعار تنافسية، شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة. ومالم تُتَح هذه الخدمات الداعمة، فسيتعذر اجتذاب الاستثمار، وخلق فرص العمل، وتوفير ثروات وفرص جديدة للناس. وستقدم الاستراتيجيات ما يلزم من خدمات الدعم التي توفر للبلد خدمات بنوعية مرضية وبأسعار معقولة.

باء - الالتزامات

٧٣- على الرغم من أن توفالو ليست طرفاً في صكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن الحكومة تظل ملتزمة بضمان رصد حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع رسداً فعالاً، وتحقيق الأهداف الواردة في استراتيجية (تي كاكيجا الثانية)، أي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

جيم - مبادرات الحكومة

٧٤- تعتقد حكومة توفالو أن من المهم العمل، في أسرع وقت ممكن، على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ومكتب لحقوق الإنسان في توفالو.

٧٥- وثانياً، تعتقد الحكومة أيضاً أن هناك حاجة ملحة إلى استكشاف خيارات عملية لحماية حقوق الإنسان لمواطني توفالو مما قد يلحق بها من آثار تغير المناخ والأنشطة الأخرى الناشئة عن فعل الإنسان.

سادساً - طلبات موجهة إلى المجتمع الدولي كي ينظر فيها

٧٦- توفالو دولة جزرية صغيرة نامية وهي كذلك بلد من أقل البلدان نمواً، وهي تفتقر إلى القدرات والبنية التحتية والموارد المالية مما يسبب شدة ضعفها. وتواجه توفالو تحديات خاصة، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية وبلداً من أقل البلدان نمواً، في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغايات الاستراتيجية (تي كاكيجا الثانية)، وبوجه خاص النهوض بقضايا حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٧٧- وتدعو حكومة توفالو المجتمع الدولي إلى أن ينظر في توفير ما يلي:

(أ) المساعدة التقنية والدعم المالي لبناء قدرات الأخصائيين بهدف جعل منصب محامي الشعب منصباً يتولاه مسؤولون محليون على المدين القصير والمتوسط؛

(ب) المساعدة التقنية والمالية لزيادة وعي الجمهور بحقوق الإنسان من خلال برامج تثقيف المجتمعات المحلية وأنشطة إذكاء الوعي؛

(ج) المساعدة التقنية والدعم المالي لزيادة قدرات الشرطة؛

(د) المساعدة التقنية والمالية في مجالات يرى المجتمع الدولي ضرورة تحسينها على مستوى قضايا حقوق الإنسان في توفالو.

Notes

¹ United Nations Framework Convention on Climate Change.

² Section 128 of the Penal Code defines rape as unlawful sexual intercourse with a woman or girl. By contrast, rape of a male child can only be prosecuted as “buggery” under section 153.
